العربي السفير
جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان
الخميس 10 تشرين الثاني 2016 – الموافق 10 صفر 1438 هـ العدد 13511
AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday November 10, 2016 N° 13511

1
زيارة إمام الحرم المكي (وهو وهّابي) لشيخ الطريقة الصوفية بالسودان: تدارك مفاعيل مؤتمر غروزني؟ وتكسير كأس أبو نواس في العراق: تقوى أم رفع نسب المرابح؟ وفي «بيتونة»: كعوب أحذية الطالبات ببغداد.
2
خراب مصر: مصير المحاجر بعد صدور «قانون الثروة المعدنية» نموذجاً. والقصة الحقيقية لطحن بائع السمك في المغرب مع الزبالة. وحياة الفلسطينيين بكل «أجزائهم» اليوم: مقابلة ونص مكتوب ومسموع.
3
السرقة بسوريا خلال الحرب: الأطراف كلها تتشارك. و «بألف كلمة»: مدن المقابر بمصر. و«خفة» السفير السعودي بواشنطن في «فكرة». ومدونات. وعلى الموقع: فيلم يمني إلى الأوسكار، وتقرير «مواطَنة» عن تعز باليمن.
4

كيف تشكّلت دولة مبارك البوليسية

مصر: جهاز «الداخلية» والنيوليبرالية

افتُرِض أن التحوّل النيوليبرالي كان من شأنه تفكيك أو تقليص هيمنة الدولة البوليسية لصالح «السّوق»، كنتيجة لرفع يد الدولة عن الاقتصاد والتوظيف وعن هيمنتها وتدخلها المباشر في حياة الناس. إلا أن ما حدث هو العكس تماماً. وقد مثّلت «الداخلية» أداة مهمة للفصل والتحجيز الاجتماعي بين الأغنياء والطبقات الأفقر، كما أنها أصبحت المنظِّم المركزي لإدارة الثروة والموارد، أي للعلاقات الاجتماعية.

نيرمين همام ـ مصر

تعود جذور دولة مبارك البوليسية إلى لحظة 1967، أي الهزيمة، حيث انتقل المشروع الناصري من السعي للسيطرة على الداخل والتمدّد في الخارج، ومن دولة صاحبة مشروع اجتماعي كبير، إلى دولة تسعى للحفاظ على سلطتها فحسب وإخضاع الداخل.

فأهمّ «أبطال» عصر مبارك وُلدوا في 1968. شهد هذا العام ميلاد «الأمن المركزي» ومعهد أمناء الشرطة. وكلاهما سيكون لهما حضور كثيف وثقيل في حياة المصريين. وفي 1971، تأسّس جهاز أمن الدولة الذي تعود جذوره إلى العهد الاستعماري ليحتلّ مكان المخابرات العامة التي تمّ الهجوم عليها من داخل النظام نفسه لتصفية صلاح نصر وتحميله عبء الهزيمة. ثم أعقب ذلك، مع وصول السادات إلى الحكم، محاولة الجيش للسيطرة على الجهاز، فكان أول منصب يتولاّه المشير أحمد إسماعيل قبل قيادة الجيش المصري، وصار الأمر فيما بعد تقليداً مركزياً، فلم يحكم الجهاز أحد من أبنائه وظل رجال المنصب يأتون من جهاز المخابرات العسكرية، حتى تولاه خالد فوزي في عهد السيسي. هكذا نرى جنوح الدولة نحو التحوّل من دولة أمنية، ثقلها المركزي يقع في الحفاظ على النظام وتصفية أعدائه وخصومه السياسيين (ما يمثله جهاز المخابرات العامة)، إلى دولة بوليسية. فبحلول سبعينيات القرن الفائت، أصبح هناك ثلاث أذرع بوليسية:

1 ـ أمن الدولة الذي سيلعب دوراً كبيراً في قمع احتجاجات كانون الثاني/ يناير 1977، وسيظلّ هو أداة النظام في إخضاع خصومه السياسيين وإدارة الحياة العامة والانتخابات، وسيصبح الجهاز والمؤسسة الأولى في مصر.

2 ـ قوات الأمن المركزي، التي ستغدو جيشاً كاملاً وستكون أحد «أبطال» المشهد في تمرّد 1986 («انتفاضة الأمن المركزي») وكذلك في القمع طيلة العقد الذي سيليه، سواء ضد الإرهاب الإسلامي أو انتفاضات المدن مثل انتفاضة إدكو في 1992. وبعد ذلك سيتسيّد حضورها المشهد السياسي والاجتماعي من 2005 إلى 2011، حيث سيتولى الأمن المركزي قمع المظاهرات السياسية والإضرابات العمالية. وستتحوّل ساحات الميادين الكبرى إلى مساحات لاستعراضاته العسكرية، وسيقوم بعمليات إخلاء السكان لصالح رجال الأعمال، كما حدث في قضيتي المفروزة 2006 وطوسون في 2008، حين تمّ اجتياح هذه المناطق السكنية لإزاحة سكانها لصالح مشاريع استثمارية جديدة.

3 ـ وأخيراً، «أمناء الشرطة» الذي سيتحوّل إلى مهمّة الضبط الاجتماعي في الأحياء الفقيرة، وسيتولى مسؤولية القمع اليومي لعموم الجمهور، سواء في الحملات الأمنية أو الكمائن أو في إدارة أقسام الشرطة وبعض القطاعات البيروقراطية.

بين الحرب على الإرهاب وتعزيز نظام الحكم

وُلد نظام مبارك من رحم الفزع في «حادث المنصة» (اغتيال السادات)، بين امتعاض واختراقات في صفوف الجيش وجماعات مسلحة إسلامية تسعى لقلب نظام الحكم. وفي خلفية هذا انتفاضة جماهيرية عنيفة في 1977. وهو ما جعل النظام يكمل ارتكازه على ما تمّ تشييده بعد هزيمة 1967. وهنا عززت «الحرب على الإرهاب» من سطوة «الداخلية»، التي أوغلت أكثر في قمع المناطق الشعبية على أساس يومي، وكانت تلعب دوراً استعراضياً وانضباطياً للسيطرة على عموم السكان وإخضاعهم، مثل الحملات المكثفة على المقاهي، وحملات ليلية للتضييق على شباب الحيّ حتى في ممارسة كرة القدم، وكذلك تعمّدت إذلال الجموع.

ففي التسعينيات من القرن الفائت، بدأت الداخلية تقوم بدور «أخلاقي» أبعد للسيطرة على المجتمع وللمزايدة على التوجّه الإسلامي المتعاظم. وشكّلت واقعة السفينة «كوين» المبحرة في النيل فرصة جديدة لتوسيع نطاق وسلطة الداخلية. فقد قامت بمداهمة أمنية مفاجأة عليها واتهمت من كانوا على متنها بممارسة المثلية الجنسية (في خطاب الداخلية والإعلام تمّ نعتهم بـ«الشواذ» و«إفساد أخلاق المجتمع» و«الحثّ على الرذيلة»)، وصارت «الداخلية» منوطة بالتدخل المباشر في أخلاقيات المجتمع، تحت الزعم القديم الذي تعود جذوره للحقبة المملوكية: الحفاظ على الآداب والأخلاق العامة. وهو ما وسّع من قدرتها على المزيد من تجاوز القانون. وأفرط أفراد المؤسسة في إساءة استخدام هذه المساحة لممارسة الاشتباه والتضييق العام، مثل الهجوم على الجالسين على كورنيش النيل أو البحر أو ملاحقة بعض العشاق في الإجازة الأسبوعية وهكذا..

لأوّل مرّة بعد الاستعمار يظهر مشروع سياسي قائم على ازدراء عموم السكان

انتصرت «الداخلية» وأثبتت جدارة في قهر الجماعات الإرهابية كما استطاعت إخضاع المجتمع، ونجحت في الحفاظ على استقرار النظام السياسي لمبارك. وهكذا مهّدت للهيمنة الكاملة بدخول الألفية الجديدة.

كيف عززت النيوليبرالية الداخلية؟

افترض البعض أن التحول النيوليبرالي كان من شأنه تفكيك أو تقليص هيمنة الدولة البوليسية لصالح «السوق»، كنتيجة لرفع يد الدولة عن الاقتصاد والتوظيف وعن هيمنتها وتدخلها المباشر في حياة الناس. إلا أنّ ما حدث هو العكس تماماً. فسنوات الألفية الجديدة الأولى شهدت تضخم الجهاز وطغيانه وتطوراً ملحوظاً في بنيته التحتية. وكرمز لذلك، شُيّد المبنى العملاق لـ «أمن الدولة» في مدينة نصر بالعاصمة. وعلى الرغم من انتهاء الحرب على الجماعات الإرهابية بنهاية تسعينيات القرن العشرين، دخلت مصر الألفية الجديدة في ظل قانون الطوارئ. كان هذا التوسّع نتيجة أسباب عدة:

1 ـ كان على الطبقة الاجتماعية الصاعدة والحاملة للمشروع النيوليبرالي بقيادة جمال مبارك، الطامح لوراثة الحكم، التحالف مع الداخلية في مواجهة الجيش وبقية البيروقراطية الناصرية. واجتمعت كلتاهما على مصالح إيدولوجية ومادية واضحة. فلأول مرة بعد الاستعمار يكون هناك مشروع سياسي قائم على ازدراء عموم السكان ورؤيتهم كمجموعة من الكسالى والرعاع. كما اجتمعت المصلحة على التحالف في مواجهة الجيش على مستوى شرعيته السياسية للحكم وعلى مستوى نفوذه الاقتصادي والمادي.

2 ـ خلّفت الخصخصة في تسعينيات القرن الفائت، ثم استكمالها في الألفية الأولى، فائضاً بشرياً كبيراً تُرك «للسوق»، وخلّفت دولة متآكلة، لغياب أي فرص للضبط المؤسسي من خلال قنوات العمل. وفي هذا كان هناك احتياج للضبط والقمع الشرطي بشكل عام. وكان مشروع جمال مبارك شديد الوضوح، فهو مهندس «لقلة منتقاة» (بحسب تعبير الباحث عمرو عبد الرحمن)، وكانت أحلام الدولة الناصرية إلى زوال، وقيل للبقية أن تتدبّر أمورها بنفسها. سقطت من هذا المشروع قطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى، بل تحوّلت إلى مصدر تهديد وقلق دائم للنظام، بالأخصّ بعد انخراط بعض شبابها في الحركات الاحتجاجية منذ 2004، وانتهى الأمر بمقتل أحد أبنائها على قارعة الطريق في الإسكندرية (قضية خالد سعيد).

3 ـ توسّع القطاع غير الرسمي بشكل كبير ليواجه هذا الغياب للتوظيف ولسوق العمل الرسمي. فأصبح هناك مزيد من الاحتياج لاستدعاء الداخلية لضبط الشارع وحركة السوق، حيث أصبحت الشوارع مساحات نزاع وسطوة بين الأمن وأتباعهم، وبين الباعة الآخرين.

4 ـ الاعتماد على الاقتصاد الخدمي، بالأخص قطاع السياحة في شرم الشيخ والغردقة، مَنح الداخلية مزيداً من السطوة، فهذا القطاع يتطلب توفير الأمن الكثيف. ظهرت ممارسة شرطية غاية في الغرابة كانت تتعرض لها العمالة في هذه المدن، وهي التهديد بالترحيل. فكان من حقّ الضباط أن يقوموا بطرد مَن يشتبهون به أو لا يروق لهم إلى خارج المدينة. وكان الأمر يمس أحياناً أبناء الطبقة الوسطى والوسطى الدنيا التي تذهب هناك للترفيه، ولكنه كان موجّهاً بالأساس ضد العمالة القادمة من المحافظات المختلفة للعمل الخدمي.

5 ـ انفجار ما يُعرف بالمناطق العشوائية وتحوّلها إلى مصدر قلق وتهديد أمني للدولة، ولتلك «البرجوازية» المصرية. وفي المقابل، التوسّع العمراني لما يُعرف بالمجتمعات المسيّجة (السكن المحميّ) على أطراف القاهرة والإسكندرية. وهو ما استعدى مزيداً من الحملات الأمنية الدائمة وحصار المناطق الشعبية والعشوائية. ووضعت كمائن أمنية على مداخل أغلب المناطق السكنية الأخرى، بالأخصّ مترفة الطابع، وتحديداً في القاهرة.. كانت مثلها مثل ما يُعرف بـ «الكمائن الحدودية»، وهي ليست على الحدود الخارجية للبلاد بل تفصل بين المدن!

6 ـ مثّلت «الداخلية» أداة مهمة للفصل والتحجيز الاجتماعي بين الأغنياء والطبقات الأفقر. كما أنها أصبحت المنظم المركزي لإدارة الثروة والموارد، أي للعلاقات الاجتماعية. ويمكن ملاحظة هذا بوضوح في تحوّل أقسام الشرطة من الطابع المؤسسي إلى اللا ـ مؤسسي بالاعتماد الكثيف على شبكة الأمناء والمخبرين والمرشدين، بالإضافة إلى الشبكات الزبونية وشبكات البلطجة. وكذلك بمحاولتها الدائمة لاختراق النسيج الاجتماعي، والمساومة والمواءمة لإدارة الحياة اليومية (كتقوية بعض العائلات والأفراد لتكليفهم بالضبط والسيطرة الأمنية في محيطهم، بمقابل غضّ الطرف عن أنشطتهم غير القانونية وأحياناً غير المشروعة)، والإفراط في تجاوز الأطر القانونية من خلال جملة من المساومات.. حتى تحوّلت هذه كلها إلى عقدة في شبكة أوسع منها، ولكنها نقطة ارتكازها الرئيسية.

سقطت من المشروع النيوليبرالي قطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى

7 ـ تزامن المشروع النيوليبرالي مع الهوس العالمي، والأميركي تحديداً، بـ«الحرب على الإرهاب». وهو ما عزّز من سطوة الداخلية المصرية في الداخل وجعلها حليفاً مهماً للخارج الذي يقوم بالاستثمار الدائم فيها من التدريب إلى البنية التحتية والمعدات.

رؤية «استعمارية»

قادت التحوّلات البنيوية الكبرى التي شهدتها مصر، وتلاقي المشروع النيوليبرالي مع المشروع البوليسي ليس فقط إلى شراكة في الحكم، ولكن إلى تشكيل هوية جديدة لجهاز «الداخلية». فجهاز أمن الدولة صار العقل الذي يقوم بإدارة الحكم، ويخضع له في التراتبية المؤسسية ثلاثة أجهزة وإدارات قوية داخل الداخلية: الأمن المركزي، والمباحث العامة، وكل القطاعات البيروقراطية التي تخضع للوزارة. وقوات الأمن المركزي، وبالأخص، على المستوى الفردي كما يتضح من نتائج أبحاث ميدانية، صارت تستشعر قوتها الكبيرة، وأنها صفوة لها قيمة مهمة في الحفاظ على النظام. وتشكّل على ذلك استعلاء ذكوري نابع من القوة الجسدية والماكينة العسكرية التي بين أيدي أفرادها. وصار «الأمناء»، وبالأخص العاملين في جهازي المباحث العامة وأمن الدولة، أسياد قطاعات اجتماعية واسعة، ونجحوا في استغلال مواقعهم الوظيفية كمصادر للريع والدخل، بما أنها تتيح لهم الهيمنة الاجتماعية والأمنية.. هذا بالإضافة إلى الفساد الموسمي أو الصفقات الاستثنائية، مثل الدخول في شراكات مع مقاولين أو بلطجية للاستيلاء على الأراضي والعقارات. وفي داخل كل قطاع، تشكلت هوية جمعية تُشعر أفراده بالقوة والسطوة. وعلى مستوى المؤسسة ككلّ، لم تعد هذه الذراع الباطشة للنظام فقط أو مجرد جهاز قمعي تابع للدولة، وإنما صارت عصب الحكم والقمع والسطوة. وهو ما دفع أفراد المؤسسة للاستعلاء على مَن يناطحونهم السيادة على البلد، وهم القوات المسلحة. وأصبحت «الداخلية» أكثر قدرة في التجرّؤ على أفراد الجيش في الكمائن، وانتقل الأمر إلى مشاحنات دائمة بين طلاب الجهازين. وعلى المستوى الاجتماعي، صار حضور ضباط وأفراد الداخلية يتّسم بقدر من الطغيان والاستعراض الدائم للقوة، كما أصبح الالتحاق بـ «الداخلية» ليس فقط وسيلة للترقي الاجتماعي وإنما مصدر ريعي وأداة هيمنة للعائلات الكبرى، وكذلك تطلع حقيقي للطبقات الأدنى. فالمؤسسة صارت اللاعب المهيمن داخل جهاز الدولة وأروقة الحكم، كما صارت مُحمّلة بدلائل ورمزيات اجتماعية شديدة الطغيان.

مع تشكّل هذه الهوية عبر العقود الثلاثة، وبدء عودة الدولة البوليسية التدريجي منذ لحظة الهزيمة في 1967، أصبحت الداخلية تحمل «رؤية استعمارية» للسكان على غرار رؤية تلك المؤسسة في المرحلة الاستعمارية، ولم يعد طغيانها ناتجاً عن وضع مؤسسي سلطوي، ولكن تحوّل إلى حالة كاملة من التجبر والطغيان على عموم الناس، بمن فيهم أبناء الطبقة الوسطى من أطباء ومهندسين وأساتذة. وأصبح تركيع المجتمع يشكّل جزءاً من «اللذة»، وآلية لتعريف الذات والتباهي. وأصبحت ممارسات مثل التحرش الجنسي واستغلال الكمائن الليلة للتفتيش الأخلاقي على النساء والرجال، وتعمّد ممارسة أكبر قدر من التسلط على الرجال في المجتمع بالأخص أمام السيدات.. واسعة النطاق. وانتقل الأمر إلى أسر الضباط فأصبح من له/ا ابن أو أخ ضابط يستطيع التنكيل بالآخرين باطمئنان كامل لغياب أي عواقب على فعلته. وصار أي اعتراض على هذه الممارسات يُعرّض صاحبه لمزيد من التنكيل. خلقت هذه العوامل تماهياً كاملاً للجهاز مع نظام مبارك ودفاعاً مستميتاً عنه.. وهو دفاع عن الذات وعن المصالح المادية والرمزية التي اكتسبها الجهاز. وبالفعل ظلّ هذا وفياً لأقبح رموزه إلى يومنا هذا، مثل حبيب العدلي وزكي بدر.

لم يكن عصر مبارك هو التجلّي الوحيد للدولة البوليسية. فالعصر الخديوي والاستعماري والملكي كانت الدولة فيهم بوليسية بالمعنى العميق للكلمة، وكانت الأقسام مراكز لإذلال المصريين، وكانت «الداخلية» تتحالف مع البلطجية وتتقاسم معهم الأموال. ولعل النموذج الأبرز لهذا الأمر هو شوارع اللهو والمتعة مثل «عماد الدين» في القاهرة. الأمور التي جدّت مع مبارك هي الهيمنة السياسية والاجتماعية شبه الكاملة للجهاز. ففي العصر الملكي كانت هناك ثلاث جهات تتنازع حول السلطة: القصر، والوزارة والبرلمان، والاستعمار الإنكليزي. كما أنه كان لكل حقبة مشروع كبير تلتف حوله النخب والدولة. أما مبارك فكان مشروعه هو الأمن وعصره بدأ مع حرب الدولة على الإرهاب، وتزامن عقده الأخير مع الحرب العالمية على الإرهاب وهوس أمني عالمي، عزّز من قدرات «الداخلية» في مصر، ومنحها فرصاً أكبر للتدريب الدولي والدخول في شراكات أوسع مع الأجهزة الأمنية في دول مختلفة، أو لتدريبات يتلقاها الجهاز المصري في ألمانيا. هكذا هيمنت «الداخلية» على مدار ثلاثة عقود، وهكذا انفجرت على مدار ثلاثة أيام من 25 إلى 28 كانون الثاني / يناير 2011.

علي الرجّال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

«أبويا مش حرامي»..

الصرخة صدرت منذ يومين عن طلاب الجامعة الأميركية في القاهرة، أي تعريفاً ممن ينتمون إلى شرائح اجتماعية وسطى ميسورة، إن لم يكن مترَفة. فشلت الإدارة في إقناعهم بقبول رفع الأقساط، ومعه إلغاء المنح وأشكال الدعم الأخرى. وبتعال، يقول رئيس الجامعة، وهو كان سفيراً أسبق لواشنطن في القاهرة، أنه يأمل من الطلبة تفَهُّم الأمر فالتفهم «جزء من عملية النضوج». أي أنه يمارس البيداغوجيا! وهو قال إن إجراءات الحكومة المصرية الأخيرة تجعل من الجميع «عُرضة لقوى السوق. وهذا خير على المدى الطويل ولكنه مؤلم على المدى القصير».. ولم يشرح كيف ينقلب الشر خيراً وما تعريف المدى الطويل.

.. وهذا نموذج عن حفلة الكذب والاحتيال الدائرة في مصر اليوم، فيما أم الدنيا تواجه خطر المجاعة.

الأسبوع الماضي حرّرت الحكومة المصرية سعر صرف الجنيه فقفز إلى أكثر من 17 جنيها للدولار. خسر المصريون في يوم واحد 48 في المئة من مدّخراتهم.

ورافق ذلك رفع الدعم عن البترول ومشتقّاته. ويطمئننا معاً المسؤولون في مصر وفي صندوق النقد الدولي أنه لا نوايا لرفع الدعم عن المواد الغذائية. وأنّ برامج المساعدة للأكثر فقراً التي تُشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي (وهي نقدية وليست عينية.. وتساوي قروشاً بسعر الصرف الحالي) ستتكفل بمعالجة الأزمة. 4 ملايين أسرة كانت عند حدّ الفقر ستصبح تحت خطه وتُضاف إلى 1.5 مليون أسرة على الأقل كانت في القعر. «البنك التجاري الدولي»، وهو أكبر بنك متداول في البورصة المصرية، حقق 26.5 في المئة أرباحا في السنة الماضية، وسيزدهر أكثر، هو وسائر البنوك بعد تحرير سعر الصرف. وهذا ليس وفقاً لتقديرات الشيوعيين، بل لقطب رأسمالي عالمي هو «مؤسسة التصنيف الائتماني» (موديز).

الكذب والاحتيال شاملان. يقولون هي «مرحلة تكيّف» يليها استقرار، وأن الإجراءات ضرورية «لمحاربة السوق السوداء»، وأنها لم تكن استجابة لضغوط صندوق النقد الدولي بل هي «برنامج حكومي وطني صرف» (مع أن رئيسة الصندوق كانت قالت إن عرض القرض المصري وهو 12 مليار دولار، على المجلس التنفيذي للصندوق ينتظر تنفيذ هذين الإجراءين الأخيرين تحديداً).

خبراء الصندوق نفسه قالوا في تقرير تقييمي عالمي لهم صدر مؤخراً أن تحقيق أفضل نسب نمو واحتياطي بالدولار لا يمنع أن تتراجع حياة الناس وترتفع نسب الفقر.. وقصدوا أن الأرقام يمكن أن تكون جميلة ولكن الواقع بشع.. إلا لقلّة قليلة ستزداد ثراءً.

نهلة الشهال

متابعات

75

في المئة من فقراء الجزائر يعيشون في المدن، ويبلغ معدل الفقر المدقع في البلد 5 في المئة فيما يعاني 10 في المئة من الجزائريين (حوالي 4 ملايين شخص) حالة هشاشة دائمة، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب 30 في المئة.

السودان: تحوّلات في المشهد السعودي؟

رغم أنّ خلوة الشيخ الكباشي، أحد قيادات الطرق الصوفية في السودان، اعتادت على أناشيد الأذكار وضرب النوبات حيث يتحلق المريدون حول الشيخ، إلاّ أنّ جمعة الأسبوع الثالث من تشرين الأوّل / أكتوبر الماضي كانت مختلفة، إذ استقبلت ضيفا هو خالد الغامدي إمام الحرم المكي ومعه مجموعة من العلماء السعوديين والسفير السعودي في الخرطوم.

أثارت الزيارة الدهشة، وأدى تكرارها مع قيادات صوفية أخرى إلى تعزيز الانطباع أنّ الرياض تبعث رسائل أنّها قد تكون على طريق تبني خطاب ديني جديد يسعى إلى لمّ شمل أهل السنة، وإضعاف الأسلوب التكفيري للمخالفين في الرأي والممارسة. فالمنهج السلفي الوهابي الذي تعتمده السعودية يتصادم مع ممارسات الصوفية السائدة في السودان (وفي سواه). وأصبحت الملاسنات التي تجري بين بعض الشخصيات المنتمية إلى الصوفية و «جماعة أنصار السنة المحمدية» ذات المرجعية الوهابية ملمحاً ثابتاً في بعض المناسبات مثل الاحتفال بالمولد النبوي، وهي ملاسنات وصلت أحياناً إلى مرحلة الاشتباك، مع سعي جماعة أنصار السنة إلى وقف ما يعتبرونه ممارسات ذات ملامح شُركية. ولهذا لفتت الأنظار زيارة الغامدي إلى الشيخ عبد الوهاب الكباشي، حيث قوبل بالطبول والأذكار وإنشاد المدائح النبوية في حفل استمر من الرابعة بعد الظهر إلى حوالي العاشرة مساء، وأمّ الغامدي خلاله جموع المصلين في صلاتي المغرب والعشاء.

من على البعد: غروزني

هذه الزيارة قد تكون أحد ردود الفعل السعودية على حدث آخر اكتمل قبل شهرين، وعلى الرغم من انعقاده في منطقة طرفية على بعد آلاف الكيلومترات، إلاّ أنّ الرسالة التي وجهها كانت شديدة الوقع على الرياض. والمقصود «مؤتمر أهل السنة والجماعة» التي عقد في غروزني في الشيشان، وزعيمها رمضان قديروف، الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد. البيان الختامي للمؤتمر الذي قيل إنّ أصابع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لم تكن بعيدة عنه، خاصة أنّه هو الذي افتتح المؤتمر، قام بتعريف لأهل السنة والجماعة وحددهم بالأشاعرة والماتريدية وأهل المذاهب الأربعة والتصوف الصافي علماً وأخلاقاً، مستثنياً بذلك الوهابية. وفي إشارات لا تخلو من مغزى، تحدّث ذلك البيان عن الفكر المنحرف والسلفية التكفيرية.

مثل هذه المؤتمرات كانت تعقد في الغالب بمبادرة سعودية ومشاركة وتمويل كبير من قبل الرياض، وهو ما لم يحدث هذه المرة، إذ شارك حوالي مئتان من علماء المسلمين من مختلف أنحاء العالم. وإلى جانب الغياب السعودي، كان لافتاً الحضور المصري الكبير الذي شمل شيخ الأزهر أحمد الطيب ومفتي مصر شوقي علاّم ومستشار الرئيس السيسي أسامة الأزهري، إلى جانب مفتي مصر السابق الشيخ علي جمعة، الأمر الذي يصوغ رسالة سياسية لا تخطئها العين.

التطور الذي يثير الانتباه في بيان مؤتمر غروزني أن تأتي هذه الضربة من مجموعات سنية في الوقت الذي تخوض فيه الرياض معارك ديبلوماسية وعسكرية وإعلامية وأيديولوجية مع الشيعة. وهو ما يشير إلى فتح جبهة ثانية جديدة مع مجموعات سنية. وفي الإيديولوجيا كما في القضايا السياسية والعسكرية، فإنّه من الخطورة والصعوبة بمكان العمل على جبهتين في وقت واحد. وهذا فيما يبدو أحد الأسباب التي دفعت إلى خطوة زيارة السودان والتواصل مع بعض قيادات الطرق الصوفية تحت اللافتة الكبيرة لتوحيد المسلمين وأهل القبلة.

للصوفية تاريخ متجذّر في السودان، خاصة وقد أسهمت في نشر الإسلام في البلاد وأعطته ملامح يشير إليها البعض بعبارة «الإسلام السوداني»، وفيه قدر كبير من التسامح نتيجة لتفاعله مع البيئة المحلية. فتاريخ أسلمة السودان يرتبط بالهجرات من الجزيرة العربية عبر مصر وشرق السودان التي يعتقد البعض أنّ بداياتها تعود إلى فتح مصر في القرن السابع الميلادي، وربّما قبل ذلك، وخاصة بعد الاتفاقية التي أبرمها عبد الله بن أبي السرح مع دولة المقرّة المسيحية وعرفت بـ»اتفاقية القبط» وأحد أبرز بنودها السماح بحرية العبادة. وبسبب أنّ الحضارة الإسلامية كانت بازغة وقتها، فقد استطاعت طلائع العرب والمسلمين أن تخلق واقعاً جديداً أسهم في تسريع عملية الأسلمة والتعريب في السودان الشمالي، وهو ما تُوِّج بإقامة «سلطنة الفونج» في مطلع القرن السادس عشر إثر اضمحلال مملكتي «علوة» و»المقرّة» المسيحيتين. وفتحت دولة الفونج الباب واسعاً أمام المشايخ والأئمة الذين تبوأوا مكانة عليا في المجتمع وأسهموا في نشر مختلف ممارسات أهل الصوفية، ومن بينها الأذكار والطّبول، إلى جانب تعليم القرآن وأساسيات الدين.

ردود أفعال سلبية

زيارة العلماء السعوديين إلى بعض أقطاب الطرق الصوفية في السودان صحبتها ردود أفعال سلبية داخل المعسكر السلفي داخل السودان. فقد كتب الدكتور حسن الهواري رئيس المجلس العلمي لجماعة أنصار السنة المحمّدية في السّودان منتقداً تلك الزيارة التي قال إنّها أثارت انقسامات في الصف السلفي، بل والصوفي كذلك.. مما يثير تساؤلات عن حقيقة خدمتها لهدف توحيد أهل القِبلة. وقام الهواري بتفصيل اعتراضاته إذ قال إنّ الزيارة لم تتم في مكان محايد وإنّما في مقر أحد أقطاب التصوف وفي «ساحته العامرة بمظاهر الشرك» كالقباب والأضرحة، كما خالطتها بعض «طقوس أهل البدع» مثل دق الطبول والأذكار، وتعظيم الشيخ بما لا يليق بالمخلوق.. وكل هذا مما يطعن في رسالة أهل السنة، خاصّة أنّهم طوال تاريخهم كانوا يتبنون موقفاً ناقداً لممارسات الصوفية هذه، وأنّه ربما كان من الأوفق أن يتم اللقاء في مكان محايد وبترتيب من طرف ثالث مستقل.

حسين بيكار ـ السودان

ويعتقد أن هذه الانتقادات تعكس بعض الآراء الناقدة لما جرى في المعسكر السلفي داخل السعودية نفسها. وفي الواقع فإنّ ما يجري هناك حالياً أصبح يثير بعض التساؤلات عن التحالف القائم بين العائلة المالكة والمؤسسة الدينية، وهو التحالف الذي شكّل إلى حدّ كبير أحد أسباب المشروعية السياسية للحكم في السعودية.

ففي إطار عمليات الإصلاح التي أعلن عنها، وأبرز ملامحها «رؤية 2030» لولي ولي العهد الهادفة بحسب إعلاناتها إلى تقليل اعتماد السعودية على النفط والقيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية، ومن بينها تحجيم سلطة المطاوعة، أو «جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في فرض القانون والنظام وفق رؤيتهم. وهم كانوا يتمتعون في السابق بسلطة تنفيذية تشمل حق التوقيف، الأمر الذي جعلهم قوة مهابة. وصعود هذه المجموعات الأخيرة يعود إلى سبعينيات القرن الماضي إثر احتلال الحرم المكي من جهيمان العتيبي. رد الفعل الحكومي تمثل في التحالف مع هذا التيار وإطلاق يد هذه المجموعات مما أدى إلى بروز ما عرف وقتها بـ» حالة الصحوة» التي انتشرت ثم وجدت لها متنفساً في الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، مما فتح الباب أمام فكرة «الجهاد»، لتجد لها منفذاً على أرض الواقع. لكن احتلال العراق للكويت وتهديده للسعودية في مطلع تسعينيات القرن الماضي دفع الأخيرة إلى الاستعانة بالولايات المتحدة الأميركية لتنقل التناقض الثانوي بين الحكم في السعوديّة وقطاعات من أهل الصحوة بقيادة أسامة بن لادن إلى مرتبة أعلى، أدت فيما أدت إليه إلى أن أصبحت السعودية نفسها ساحة من ساحات القتال ضد هذه المجموعات التي صنفت رسمياً كإرهابية.

هذه التحولات في علاقات نظام الحكم بالمؤسسة الدينية تأتي في وقت صعب، إذ تتزامن مع تراجع ضخم في إيرادات الدولة بسبب التدهور في أسعار النفط العالمية، مما دفع إلى القيام ببعض الإجراءات القاسية مثل تقليص الإنفاق الحكومي ورفع كلفة بعض الخدمات، الأمر الذي أثّر على قدرة الحكومة على الإنفاق وبالتالي وضع على المحك أحد ركائز المعادلة السعودية وهي «دولة الرعاية». ويبقى مهماً مراقبة إذا ما كانت المؤسسة الدينية ستقبل بدور متناقص، وإذا كانت الأسرة المالكة ستتمكن من إيجاد بديل شعبي لرجال الدين قادر على استيعاب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الساحة السعودية بحلول الجيل الثاني من أبناء الأسرة في الحكم.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختصّ بقضايا النفط

تكسير كأس أبي نواس

الخمر يسري في عروق بلاد الرافدين منذ آلاف السنين. به ترطّبت الرُقُم المسمارية، وعلى إيقاع قرع كؤوسه غنّى أبطال أساطير سومر وبابل وأكد وآشور، وطُرزت مذابح الآلهة القديمة بأنيته الذهبية. في أحلك الليالي وأقسى النهارات، ظلّ العراقيون أوفياء لنشوة الثمالة، درعهم الواقي من صروف الزمان. وفي ذروة مجد بغداد العباسيين، حفلت الحانات بأعذب ما تصنعه مخيّلة الشعراء وهم يذيبون حُسن القيان في دنانهم، ليرتشفوا الزهو الدنيوي وظهورهم محمية من سياط الناهين عن الحياة. من تلك الأيام المتلألئة يطلّ أبو نواس على وجدان العراقيين بخمرياته الخالدة التي صاغها إسماعيل فتاح الترك كأساً في القبضة اليسرى لتمثال الشاعر الذي يتوسط ــ منذ سبعينيات القرن الماضي ـ واحداً من أشهر وأجمل شوارع بغداد: شارع «أبو نؤاس» (هكذا يُلفظ اسم الشاعر/الشارع في اللهجة العراقية).

رفسة أمل

كأن الكأس التي يحملها تمثال الشاعر تريد مشاكسة ناظرها وإخباره بأن هذه المدينة تفقد طعمها ورائحتها إذا ما شُفط الخمر من أحشائها. الشارع لم يخذل الشاعر، فقد عُرف منذ إنشائه في ثلاثينيات القرن الماضي بأنه موطن الحانات ودفتر حكايات السكارى، إلى جانب كونه ملاذاً للعشاق ومقصداً لمتذوّقي السمك «المسگوف». من يخبر أصحابه بأنه كان يتسكع في «أبو نؤاس»، سيحصل منهم على ابتسامات ماكرة ونظرات خبيثة تبحث في سلوكياته عن بقايا الخدر الروحي حتى وإن كان من غير الشاربين. يجاور الشارع نهر دجلة من جهة، وشارع السعدون ومنطقة الكرّادة من الجهة الثانية، وتشكل هذه الرقعة المتكئة على دجلة (شارع أبي نواس وشارع السعدون والكرادة) مستودعاً رئيساً لزجاجات الخمر في بغداد، ففي خواصر أزقّتها تنتشر غالبية حانات المدينة ونواديها الليلية المغلفة بالـ«الكوبوند» خشية على الآداب العامة. الليل في تلك الخواصر ذكوري بامتياز، ولا تحضر الأنثى فيه إلا بصفتها غانية أو متّهمة بذلك. تنطلق قهقهات الرجال وأصوات أسمارهم من كل صوب هناك بعدما يكونون قد أنهوا جولة احتساء وتوجهوا إلى أحد مطاعم الشواء و«الباچة» التي تتخذ من الأرصفة مرابض لطاولاتها المتناثرة تحت بياض ضوء المصابيح.

تلك المشاهد، على بساطتها ونواقصها وعلاتها، تخفف شيئاً من عبء الظلام وخفافيشه في بغداد الباحثة عن ذاتها التي ضللتها بوصلة الأيام. تلك المشاهد رفسة أمل في جسد المدنية المشلول كلياً في العراق، وهي رفسة ظلت ملاحَقة طيلة سنوات مضت، وجرت محاولات عديدة للإجهاز عليها، كانت آخرها قبل أيام، حين تم تمرير فقرة ضمن قانون صوت عليه مجلس النواب يُحظر بموجبها استيراد وتصنيع وبيع الخمور في العراق.

طمأنينة قلقة

أحزاب الإسلام السياسي وتنظيمات التطرّف لم تسمح، منذ 2003 لغاية الآن، بالظهور العلَني للخمر في جميع محافظات العراق ـ باستثناء محافظات كردستان ـ لكنها سمحت بظهوره في بغداد، ولا يُعرف بالتحديد ما الذي ـ أو من الذي ـ خلّص بغداد من زنزانة الكبت. ربما كبر بغداد وتعدد ثقافات وتوجّهات سكّانها جعل غضّ النظر عن بعض «المنكرات» فيها أمراً ممكناً، خلافاً لبقية المحافظات التي تقترب من كونها مجتمعات صغيرة محافظة متدينة عشائرية شبه مغلقة لا تتقبل وجود «مظاهر الفساد». أو وفضلاً عن ذلك، فربما كانت هناك ضغوط خارجية تهدف إلى فكّ القيود عن الحريات العامة، في العاصمة على الأقلّ. بقي التساؤل يحوم حول الحانات ومحال بيع الخمور والنوادي الليلية في بغداد: لماذا لا تتعرّض لهجمات؟ واكتفى طارحو هذا السؤال بالإجابة المتداولة عنه: «الأحزاب تقبض من هذه الأماكن مقابل توفير الحماية لها». هذه الإجابة ظلت كلام شارع إلى أن أكدها أحد أعضاء مجلس النواب لاحقاً.

الحذر والتوجس لم يغيبا كلياً عن طاولات الشراب، والجالسون إليها لا يشعرون بطمأنينة كاملة، لأن بعضها يتعرّض بين مدة وأخرى إلى إطلاق نار أو إلقاء قنبلة يدوية أو اقتحام يتضمن ضرب الزبائن بالهراوات والأرجل، كل ذلك يحدث بشكل مباغت ولأسباب لا يمكن العثور عليها إلا كتكهنات. هذه الملاحقات غير القانونية المتكررة، لطالما أريد تغطيتها بالقانون من بعض الأطراف السياسية، لكنها كلما تحركت نحو هذا الهدف، تعثرت بمطبّات الرفض الشعبي والضجّة الإعلامية المناهضة. قبل أيّام صوت مجلس النواب على قانون «واردَات البلديات»، وقد تضمن فقرة تحظر الخمور، وما إن خرج الخبر إلى العلن حتى بدأت ردود الأفعال الغاضبة والراضية تمتزج داخل صندوق الأزمات العراقي. قال النواب «العلمانيون» إن هذه الفقرة لم تكن موجودة عند إتمام القراءتين الأولى والثانية للقانون، وإنها «دسّت» فيه يوم طرح للتصويت. وقال النواب «الإسلاميون» إن الفقرة لا تعارض الدستور ولا أسس الديمقراطية القائمة على مبدأ «حكم الأغلبية»، والأغلبية مسلمة في العراق، وعندما سئلوا عن المسيحيين والصابئة والأيزيديين، قال أحد نواب كتلة المالكي إن «الفقرة لم تنصّ على منع شرب الخمر، وإنما نصت على منع استيراده وتصنيعه وبيعه فقط»!

محاولات الصدّ

لم يقتنع أحد بأن الغاية من هذه الخطوة نيل رضا الله، فكثرت الشكوك والاتهامات بأن الأحزاب الإسلامية تريد رفع سعر الخمور لتحقيق مكاسب أكبر عن طريق هذه التجارة التي تسيطر عليها. وذهب البعض إلى أن الهدف خلق سوق مستهلكة للمخدرات القادمة من إيران، فيما رأى آخرون أن تزامن إثارة هذا الموضوع مع انطلاق معركة تحرير الموصل ينطوي على غايات سياسية تآمرية. تجسّدت تلك الرؤى في منشورات الناشطين المدنيين ورسامي الكاريكاتير وكتاب الأعمدة والناس في الشارع، إلى أن ظهر نائب عن «التحالف المدني» في مؤتمر صحافي بمجلس النواب ليفتح نيراناً كثيفة على الأحزاب الإسلامية والتي خص منها الشيعية تحديداً. اتهم تلك الأحزاب بالهيمنة على تجارة الخمور في بغداد ومحافظات الجنوب التي تتسلل زجاجات الجعة والعرق والويسكي سراً إلى أزقّتها، كما اتّهمها باستحصال أتاوات من الحانات والنوادي الليلة، وكل ضمن منطقة نفوذه. ثم صدم الرأي العام بوجود مزارع مخدرات في بعض محافظات الجنوب، وهذه المزارع بدأت تؤتي ثمارها، ولذلك صار لزاماً منع الخمر لتحلّ المخدرات بديلاً. هذه الجعجعة دفعت رئيس الجمهورية فؤاد معصوم (وهو كردي من حزب جلال طالباني العلماني) إلى إصدار بيان تضمن رفض المصادقة على القانون وإعادته إلى مجلس النواب من أجل مراجعته و «تصويبه مما طرأ عليه وبما يحترم الحريات وحقوق المواطنين من مختلف الديانات والمذاهب»، في إشارة واضحة إلى ضرورة تخليص القانون من فقرة حظر الخمور. كما تعهّد عدد من النواب بالطعن بالقانون لدى المحكمة الاتحادية، بينما أشار مقرر مجلس النواب إلى إمكانية حذف فقرة حظر الخمور من القانون عبر تقديم مقترح قانون لتعديله، على أن يتمّ ذلك بالتوافق السياسي بين الكتل النيابية.

هدأت الفورة بعد ذلك، وانشغل الناس بالمكاسب التي تحرزها القوات الأمنية في الموصل. أبواب الحانات ومحال بيع الخمور التي أوصدت مع بداية شهر محرم ما زالت تنتظر «فرحة الزّهرة»، موعد انتهاء مراسم الحزن الحسيني. وأبو نواس ينظر إلى بغداده التي هاجم بعض ساكنيها تمثاله ذات يوم.. ينظر إليها وهو يريد رؤيتها تتبدّى في القميص القريب اللون من شفق الغروب الذي أهدته الشمس لها، والكرخية المعتقة تحيي نفوس أكفائها بين ورد يضحك وأوتار تصطخب.

أمجد صلاح

كاتب صحافي من العراق

أختاه.. خمسة سنتمترات

بيتونة

الكعوب العالية مناهج ومدارس وفلسفات! قرأت مرّة أن التي اخترعت الكعب العالي هي امرأة قبّلها رجل ما في جبينها. وقد عبّرت الشاعرة عن شغفها بالكعب العالي باعتباره الألم السعيد، لأن 40 في المئة من النساء، حسب دراسة ضمّت 1675 امرأة، تسبّب الكعب العالي لهن بجروح.

كل الأحذية تصنع بالأيدي إلا الكعوب العالية تصنع بالآذان!

وفي مرويّات التراث، يرتدي الرجال القباقيب والكعوب العالية حماية لهم من الطين في الأيام المطرة أو ينتعله النسّاك والعبّاد وهم يتسلّقون الجبال أو يمشون في طريقهم إلى مسجد أو خلوة روحية، فتصبح خطواتهم أثقل والأجر في عقيدتهم على قدر المشقّة.

وهناك مَن يرى أن الكعب الطويل عادة ذكورية مثل القبعة والسيجار والكتافيّات، انتقلت إلى النساء بفعل رغبتهن في لحظة ما بتقليد الرجال، ثم استأثرت المرأة بالكعب وزهد به الرجل.

لكن الألم ليس مبهجاً، كما يقول كريستيان لوبوتان أشهر مصمّم كعوب في العالم. مع ذلك، قد يكون الألم فاتناً وجالباً للنظر ومخلاً بالأدب العام، حسب ما يرى بعض عمداء الجامعات العراقية وهم يكتبون في لائحة التعاليم والضوابط: أن لا يتجاوز ارتفاع كعب حذاء الطالبة 5 سنتمترات.

وبالنسبة للوبوتان الذي يستخدم ـ كفرنسي ـ السنتيمتر كوحدة لقياس الطول، فهذه التعليمات تثبت وجهة نظره في أن العذاب لا يمكن أن يكون أنيقاً، ولا تصنع الآلام التي تشعر بها المرأة منظراً جميلاً، لماذا يا لوبوتان؟ لأن قسوة الحذاء تظهر على وجه المرأة، وما تكابده في رجلها سيؤثر في مزاجها وملامحها.

وبالنسبة لطالبة عراقية في حرم جامعي لا يتمتع بأدنى صفات المناخات الجامعية، فهناك الكثير مما يستحق الكتم والستر. هناك الكثير من الألم الكامن والعذاب المرير الذي لا ينبغي أن يطفو على «حدائق الوجوه»، حسب تعبير السيّاب.

فما دامت الكعوب تكشف المشقة، فلنقطع الكعوب.

أختاه، صابري وجاهدي واحتسبي، اكشفي لنا كعبك البهيج كي نخصيَه، نختنه، نقطعه من الكاحل. خمسة سنتيمترات في الحرم الجامعي البائس سترزقك خمسة مليون كيلومتر مربع في جنة الخيبات والنكبات، خمسة سنتيمترات في لائحة الضوابط سترزقنا خمس درجات سالبة في سلّم التقييم الأكاديمي.

نص ورسم مرتضى كزار

قضية

5.15

في المئة من المغاربة يعيشون على أقلّ من 4 دولار يومياً رغم تراجع الفقر المدقع من 8.9 في المئة إلى 4.2 خلال السنوات الـ15 الماضية، وتصل نسبة البطالة بين الشباب إلى 39 في المئة.

«خراب مصر»: مصير المَحاجر نموذجاً

قانون الثروة المعدنية أطاح صادرات مصر من الرخام بنحو 85 في المئة، بسبب ارتفاع التكلفة الإنتاجية التي أعجزت المنتج عن المنافسة بالسوق العالمية

50 ألف عامل تشرّد بسبب توقف محاجر المنيا في الصعيد. و70 في المئة من محاجر الرخام في مصر أغلقت أبوابها

مؤخراً، نشرت وكالات ومجلات اقتصادية عالمية تقارير كاشفة عن تدهور حاد في أداء الاقتصاد المصري. مجلة الإيكونوميست الشهيرة، مثلًا، عنونت إحدى مقالاتها في آب/ أغسطس الماضي بـ «خراب مصر» الذي رأته مقبلًا على يد رئيسها السيسي، والذي رصدت من مظاهره ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وضعف الجنيه بسبب انخفاض معدلات التصدير، وإهدار المال العام في مشروعات وهمية كتوسعة قناة السويس التي انخفضت عائداتها. من اللافت أنّه في آب/ أغسطس نفسه، كانت صناعة مصرية مهمة تحتضر على يد الحكومة والبرلمان، رغم أنها كانت توفّر فرص عمل هائلة، وموارد ضخمة من العملة الصعبة، هي صناعة التعدين.

هذه محاولة لتأمّل «خراب مصر» على ضوء تدهور أحد مكوّنات الثروة المعدنية: المحاجر. فبينما كان النظام المصري يهدر ما يقارب 4 مليارات دولار لتوسعة القناة، نشرت الجريدة الرسمية في 14 كانون الثاني/ ديسمبر 2014 قرار السيسي بقانون الثروة المعدنية. ومنذ البداية، صرّح أكثر من مسؤول لوسائل الإعلام بأن هدف القانون تعظيم موارد الدولة من خلال زيادة رسوم الإيجارات والإتاوات للخامات التعدينية (الإتاوة هي ما يدفعه مؤجّر المنجم للهيئة أو مؤجر المحجر للمحافظة من الخامات، على ألا تقل نسبتها عن 5 في المئة من الإنتاج).

وزّع القانون سلطة إدارة المناجم والمحاجر والملاحات في الدولة، فالمناجم تشرف عليها هيئة الثروة المعدنية، بينما تقع المحاجر والملاحات تحت سلطة المحافظة، على الرغم من أن استخراج المعادن من المحجر يتم بالشروط التي تحددها الهيئة وبإشرافها. ثم ألزم القانون الهيئة والمحافظة معاً بالتنسيق مع وزارة الدفاع بشأن شروط ومتطلبات الأمن القومي، غير أننا سنكتشف لاحقاً أن تدخّل وزارة الدفاع شمل جوانب إنتاجية أخرى.

أما قيمة الإيجار السنوي والإتاوة السابقة على القانون، فهي مستمرة حتى موعد تجديدها، ثم تُطبق عليها الرسوم الجديدة، مع استثناء عجيب يضع تلك الإيجارات القديمة تحت طائلة القانون: «ويجوز للهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وللمحافظات دعوة المرخص لهم للتفاوض والاتفاق على تطبيق مقدار القيمة الإيجارية والإتاوة ورسوم تراخيص البحث والاستغلال».

ثم في أيّار/ مايو 2015 نشرت صحيفة «المصري اليوم» تقريراً مفصلًا عن الآثار المدمرة للقانون، رصدت فيه آراء مؤجّري المحاجر الذين اشتكوا من صدور القانون دون أي حوار مع المستثمرين والعاملين في مجال التعدين كلّه، مؤكّدين أنّ مجموع الإيجار والضريبة ورسوم الطريق والرخصة لبعض المحاجر قفزت من 45 ألف جنيه إلى 120 ألف شهرياً.

ولأنّ أكثر المحاجر في جنوب مصر، فقد ضجّت أسوان والمنيا بالشكاوى من القانون الجديد، حيث أُغلقت محاجرهم في أسوان، مرسلين استغاثاتهم إلى رئيس الوزراء لإيقاف العمل بالقانون حتى تعديله، خاصة أنّ المحافظة طالبتهم بنسبة 25 في المئة من مجمل إنتاجهم كإتاوة، مستغلةً أنّ القانون نصّ على ألا تقل عن 5 في المئة دون تحديد سقف لهذه النسبة! مع أن الحكومة والمحافظة لا تقدّمان أي خدمة من أي نوع للمعدّنين.

وقد قال أمين عام نقابة عمال محاجر المنيا إن 50 ألف عامل تشرّد بسبب توقف محاجرها. وفي تقارير أخرى قال أصحاب محاجر المنيا إن المحاجر بها مساحات منتجة ومساحات لا تنتج إلا «الكسر»، لكن هيئة المساحة العسكرية تحاسبهم على المساحة كلها. وعلى الرغم من أن ذلك كله، كان قبل صدور اللائحة التنفيذية للقانون، وأن رئيس الوزراء وعد شخصياً بالاستجابة لمطالب العاملين بالمحاجر، فقد صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية، متضمّنةً كافة الأسباب التي دمّرت صناعة التعدين قبل صدور اللائحة. أمّا الوزير الذي أعدّ هذه اللائحة باسم مجلس الوزراء، فهو وزير البترول والثروة المعدنية وقتها.

في كانون الأول/ ديسمبر 2015، وبعد ترقية وزير البترول والثروة المعدنية نفسه رئيساً للوزراء، صرح رئيس المجلس التصديري لمواد البناء، بأنّ قانون الثروة المعدنية أطاح بصادرات مصر من الرخام بنحو 85 في المئة بسبب ارتفاع التكلفة الإنتاجية التي أعجزت المنتج عن المنافسة بالسوق العالمية. ومع انعقاد البرلمان، ناقش القانون، ورفض إقراره في 17 كانون الثاني/ يناير 2016، باعتراض 180 صوتاً وموافقة 164 صوتاً، لكن في الجلسة ذاتها وافق البرلمان على طلب الحكومة بإعادة المداولة على القانون ذاته بلا تعديل، ثم بعد ثلاثة أيام أقرّه البرلمان بأغلبية 387 عضواً.

يحكي لنا موقع «البرلماني» كواليس ما بعد رفض القانون: «يوم 17 خرج النائب سامح سيف اليزل، وأجرى المستشار مجدي العجاتي، وزير شؤون مجلس النواب، مكالمة هاتفية طويلة، ليعود سيف اليزل بعد دقائق، ويطلب العجاتي من المجلس إعادة التصويت على قانون الثروة المعدنية».

الأغرب من ذلك هو التفاؤل الدائم لرئيس هيئة الثروة المعدنية، وهو جيولوجي، فقد صرّح للمصري اليوم بأنه تم إقرار 10 مليارات جنيه في موازنة العام المالي الحالي من عوائد استغلال الثروات التعدينية، وفقاً لقانون الثروة المعدنية الجديد، ورفض البرلمان للقانون سيحرم الموازنة منها! وخلال كلمته في جلسة البرلمان يوم 20 كانون الثاني/ يناير ذاك، ممثلًا عن الحكومة، ذكر رئيس الهيئة أنّ إيرادات المحاجر كانت حوالي 127 مليون جنيه، ومع تطبيق القانون الجديد سيتم توريد ما يقرب من 9 مليار جنيه للخزانة العامة للدولة، على الرغم من تصريحات رئيس المجلس التصديري لمواد البناء قبل شهر واحد بالقضاء على 85 في المئة من صادرات الرخام المصري، واستغاثات القيادات النقابية ومؤجري المحاجر من تدمير القانون لصناعة التعدين.

في نيسان/ إبريل 2016 أعلن وزير المالية للصحافيين: «هندوّر على الموارد في كل حتّه، عن طريق تقنين وضع اليد على الأراضي، أو تعديل قانون المحاجر»، مع أن تقرير هيئة مفوضي الدولة، في الطعن 41425، كشف أن شركة البحر الأحمر للتعدين»، المملوكة لرجل الأعمال الملياردير حسين سالم (الذي هرب عقب الثورة لاتهامه بالفساد وتصالح مؤخراً مع السلطات مقابل إعادة جزء مما نهب، وعودته)، أهدرت 3 مليارات جنيه قيمة معدن الفوسفات الذي صدّرتْه دون علم الهيئة العامة للثّروة المعدنيّة، وغير ذلك من كوارث إهدار الثروة المعدنية الشهيرة.

وفي تموز/ يوليو 2016 أكّد وزير التنمية المحلية أن اللائحة التنفيذية ستضاعف موارد الدولة من المحاجر بنحو خمسة أضعاف عن الوضع الحالي. لكن في 3 أيلول/ سبتمبر 2016، أعلنت شعبة المحاجر باتحاد الصناعات في وسائل إعلام مختلفة عن توقف 70 في المئة من محاجر الرخام في مصر، وبناء على ذلك، قدمت نائبة طلب إحاطة لرئيس الوزراء حول تلك الأزمة، من دون نتيجة.. على الرغم من أنّ مصر كانت الخامسة عالمياً في إنتاج الرخام، بحسب تصريحات المجلس التصديري لمواد البناء لصحيفة الأهرام في 2012، مما كان يوفر الكثير من العملة الصعبة لمصر.

أخيراً هناك التماس قدّمته نقابة عمال محاجر المنيا للسيسي، بدأته بقولها: «إلى متى سنظل نحن فئران تجارب حكومتك؟ إلى متى ستظل الحكومة تفرض علينا الجباية والإتاوة والجزية، وكأننا نحيا في وطن ليس لنا. تمّ رفض القانون وتقدّمت حكومتكم الموقرة بالخداع بطريقة عبقرية ليظهر للناس أنّه تم تعديل لائحة القانون، مما نتج عنه توقف العمل.. ظل العمال وأصحاب المحاجر يصرخون من دون أدنى رد من الحكومة..».

محمد علي الدين – مصر

عمر حاذق

شاعر وكاتب من مصر

القصّة الحقيقية لبائع السمك المطحون في المغرب

مباشرة بعد انتشار الفيديو الذي يظهر مقتل الشاب محسن فكري، اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي، وأُعلنت التعبئة في مدن المغرب، من أجل الاحتجاج على مصيره المروّع. ووصل الاحتقان إلى أقصى درجة عرفها المغرب منذ تظاهرات «20 فبراير» 2011 في إطار الحراك العام يومذاك.

محسن الشاب البسيط الذي سُدّت في وجهه فرص العمل، وهو الحامل لشهادة في الصّيد البحري، لم يجد غير بيع السمك كوسيلة للحصول على لقمة العيش، فاقترض مبلغاً من أجل اقتناء كمّية كبيرة منه لبيعها بالتقسيط لاحقاً. ولأنها فترة راحة بيولوجية لسمك «أبو سيف»، تم إيقاف الشاحنة التي حملت البضاعة من طرف الجمارك التي سمحت في البداية للشاحنة بالتّحرك من داخل الميناء، الأمر الذي يطرح الكثير من التساؤلات حول الظروف التي يعمل فيها الميناء، التي كانت السّبب الرئيسي لمصير محسن ذلك اليوم.. إذ تخرق القوانين بشكل «معتاد»، بتواطؤ المصالح المسيّرة للميناء ولوبيات الصيد، ومن دون أن يثير الأمر حساسية منفذي القانون، الذين لم يكونوا ليتصدّوا لبضاعة محسن لو لم تكن قد أثارت حفيظة المسيطرين على تجارة السمك في الميناء. ففي بحثنا في القصة تتناسل الخروقات، التي لو لم يتم التساهل فيها، لما وجد محسن نفسه عالقاً في باب الميناء مع بضاعة حُجزت بعد أن التهمت مدّخراته وما اقترضه.

وتمتد هذه الخروقات، من التساهل مع اصطياد أسماك في فترة راحة دون تطبيق القانون على من قام بالصيد، إلى السّماح للسفينة بالرسوّ في الميناء، مع تأشير السلطات الطبية على سلامة سمك «أبو سيف» الممنوع من الاصطياد. كما سُمح بولوج سيارة محسن التي لا تتوفر على مواصفات السّلامة الكافية لشحن كمية من الأسماك الممنوع اصطيادها دون رقابة.

قضى محسن ورفاقه ساعات في مفاوضات لإطلاق سراح السّمك، لكن إصرار المسؤولين جعل محاولاتهم تبوء بالفشل، وصدر الأمر بإتلاف الشحنة. ولم يكن أمام محسن إلاّ الصعود إلى شاحنة النّفايات التي كانت توشك على إتلاف السمك، برفقة اثنين من الباعة الذين اشترى منهم السّمك للحيلولة دون إتلافه، فقام أحد عناصر الشرطة بإصدار أمر صادم بطحنه، «طحن دين مو»، كما يقول شهود عيان، بتشغيل آلة الإتلاف في شاحنة النفايات. ركض البائعان وزلّت قدم محسن الذي ابتلعته الآلة، ليُطحن حرفياً بعد أن طحنته آلة الفساد الضخمة.

ومن المفارقات التي جاءت في تقرير تشريح محسن، تسجيله أنّ معدته وأمعاءه كانت فارغة، مع العلم أن الوفاة حدثت مساءً في آخر النّهار، إذ قضى يوماً كاملًا في السّعي من أجل شحن وإخراج بضاعته من الميناء، حتى إنه لم يفكر في تناول لقمة.

المعلومات التي تنكشف كل يوم عن وضعية محسن الاقتصادية المأزومة، تُضاعف حجم التعاطف معه، كنموذج للشاب المثابر والمجتهد في السّعي إلى توفير حياة كريمة لوالديه المسنّين وإخوته التسعة. لذا كان احتجاج الشّارع المغربي أكثر حدّة، وأصعب على التدجين الرسمي المعتاد بنشر خطابات تخويفية من إمكانية تحول الاحتجاجات إلى «أعمال عنف قد تعصف باستقرار المغرب»، لأن الحشود الغاضبة رأت أن الشاب يمثّلها، بكل الأحلام التي أُجهضت في مطحنة الفساد وانسداد الآفاق، بكل الإحباطات التي يعيشها الشّباب المغربي في خندق البطالة، وغياب فرص تحسين الوضع الاقتصادي لعدد كبير منهم.

لذلك، وبإدراك نادر من الجهات الرسمية حساسية الوضع وقدرة الواقعة على إشعال فتيل احتقان متراكم يبحث عن عود كبريت، سعت الدولة بكل هيئاتها إلى تهدئة الوضع. فقام وزير الداخلية بزيارة منزل أسرة محسن لتقديم التعازي والتطمينات بتدخل الملك شخصياً للسهر على سير التحقيق. واتصل رئيس الوزراء بوالد محسن (مستغلًا انتماءه إلى حزبه) لتقديم التعازي، وطلب إليه أن يثق بالدولة وبالملك، وأن لا ينجرّ وراء دعوات التظاهر والاحتجاج. وهذا يفسّر التصريح الذي أدلى به إلى وسائل الإعلام لاحقاً مطالباً بتغليب مصلحة الوطن على الغضب لمقتل ابنه، إذ وجد الأب المكلوم نفسه تحت ضغط كل مؤسسات الدولة من أجل تهدئة الشعب المتأثر بهذه الوفاة. وسكان منطقة «جبال الرّيف» معروفون بالولاء القبلي الذي تحوّل إلى ولاء حزبي، وهو ربما ما جعل الأب يخضع لإرادة زعيم حزبه على الرغم من الغضب الذي خلّفه فقدانه لابنه.

لكن هذه المبادرات السّياسية الحثيثة لم تنجح في نزع فتيل الغضب الشعبي لمقتل محسن، فخرجت التظاهرات مباشرة بعد دفنه، بل رافقت الجنازة مسيرة حاشدة لمسافة 25 كيلومتراً. ووصلت أعداد المتظاهرين إلى حجم لم يسبق له مثيل منذ تظاهرات «20 فبراير». الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أن الهمّ الاجتماعي هو الدافع الأساسي للاحتجاج في المغرب. فعلى الرغم من الاختناق السياسي، حيث كانت نسب المشاركة المتدنية في الانتخابات احتجاجاً صارخاً عليه، إلاّ أن الشوارع المغربية لا تمتلئ بالغاضبين إلا حين يتعلق الأمر بحيف اجتماعي. كانت البداية مع العفو عن مغتصب الأطفال دانييل كارغان، والاحتجاجات ضد شركة التدبير المفوض أمانديس في طنجة، والآن الاحتجاج على رُخْص حياة المواطنين وطحنها حرفياً بعد الطحن المجازي اليومي في دوامة اللاأفق.

انتشر مرة أخرى مصطلح «الحكرة» (من احتقار) الذي يعني القهر، في شعارات الاحتجاجات التي اشتركت في جملة «كفى من الحكرة» التي رفعها معظم الشباب المحتجّ في مختلف المدن. ويدخل مفهوم «الحكرة» إلى جانب مفاهيم أخرى، مثل الزبونية والاستبداد والرشوة والمحسوبية، كمفاهيم طاغية في الحقل النسقي للظّلم الاجتماعي، في الفعل الاحتجاجي الذي يمارسه الشباب في المغرب، في ظلّ اختناق كبير.

كما أن التحوّل السياسي والمدني والسوسيو ـ ديموغرافي للمجتمع في ظل العولمة، ولّد شعوراً عارماً بالإقصاء والظلم، الذي ترتب عن ممارسات تمييزية ضد شرائح معينة في المجتمع، أدت إلى احتقان كبير في صفوف الشّباب بشكل خاص، المتضرّر الأكبر من أي اختلالات مجتمعية، لأنّها تؤثر بشكل كبير على مستقبله، وتحبط أحلامه في حياة كريمة، وتمسّ بالكرامة الإنسانية، في ظل ازدياد الفوارق الاجتماعية. كذلك فإن الوضع التاريخي للمنطقة محتقن وهي التي دخلت في صراعات مديدة مع «المخزن»، أي السلطة المركزية الممثّلة في الملك في بدايات الاستقلال، والعنف الذي مورس عليها.. كانت عوامل إضافية في تأجيج الغضب، وجعل الخوف يدبّ من خروج هذا الحقد القديم على السّلطة في أعمال فوضى يقوم بها المحتجّون.

كذلك تُجْمع معظم التحليلات على أنّ الفساد سببٌ رئيسي لما حدث. إذ دخل محسن وفق شهادة أقاربه في صدامات سابقة مع «لوبيات» السّمك في ميناء الحسيمة، التي حاولت محاصرته حتى لا ينافسها في تزويد السوق به. والدليل هو الإيقاف الذي تعرض له هو بشكل حصري، فيما أطنان من السمك الممنوع صيده في فترات الراحة البيولوجية تخرج من الميناء دون حسيب أو رقيب، لأنّ الحساب قد تم تسديده تحت الطّاولة مع مسؤولي الميناء.

فكلّ يوم تُزَوّر محرّرات رسمية لمصلحة لوبيات السمك التي تخرق القانون بحراسة رجاله، تتناول نوعية السمك المصطاد وكميته، وذلك للتغوّل في المنطقة. ويتوجب على تجّار السمك الصغار أن يجدوا موطئ قدم في الساحة بنزعه من بين أنيابهم. كما يخضع البحّارة أيضاً إلى الضغط من أجل التعامل الحصري مع تلك اللوبيات، وبالثمن الذي يناسب جشعهم.

لذا فإلقاء القبض على بعض المسؤولين الصغار، يقفز على الحقائق ويُقزّم المسؤوليات في وفاة درامية لن يقبل كتعويض عنها إلاّ حساب عسير للفساد وللمسؤول عن ضغط الزّر الذي تذهب آخر المعطيات المتوفّرة من التحقيق إلى أنها ستُلصق بصديق للضّحية، وتبقى الحيتان الكبيرة تعوم في أعالي البحار على راحتها، وتطحن في طريقها كل الأسماك الصغيرة.

عائشة بلحاج

صحافية وباحثة في حقوق الإنسان، من المغرب

إقرأ أيضاً على الموقع

- **حال الفلسطينيين في فلسطين اليوم**

مقابلة مع الباحث الفلسطيني رجا الخالدي، منسّق البحوث في «معهد البحوث السياسية الاقتصادية الفلسطيني» («مـاس»)، عن تشظّي الفلسطينيين الناتج من الاستعمار الإسرائيلي والذي فاقمته اتفاقية أوسلو، وعن محدودية صلاحيات السلطة الفلسطينية في مناطق حكمها، وعن خيبة الناس إذ توقعوا أن تتحسن ظروفهم المعيشية تعويضاً عن غياب الإنجازات السياسية، وعن فقاعة رام الله والفوارق الطبقية وتشكّل طبقات تتركز في أيديها الثروة بفعل علاقات أصحابها مع إسرائيل بالأساس، وعن القدس وأراضي 1948، وعن وظيفة جدار الفصل الأمنية وفي الوقت نفسه تأثيره على حياة الفلسطينيين، وعن إمكانيات تحقيق منجزات ولو في الهوامش إن توفّرت النية... جولة شاملة بالصوت والنص.

- **متابعة لملف واحة «جمّنة»: المستجدات**

العربي السفير

نوافذ

8 في المئة من التونسيين يعيشون على أقل من 4 دولار يومياً، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب 32 في المئة، وبين النساء 22 في المئة، وبين المتخرّجين 31.2 في المئة.

السرقة وتعميمها خلال الحرب السوريّة

استحوذت الحرب على مقدّمات صالحة لتبرير صنوف من السلوك النفعي، وإعادة صياغتها بعيداً عن رقابة الضمائر الشخصيّة، بحيث نمت السرقة كمعطى سوّقته الحرب فوق النصّ القانوني لمعاقبته، وفوق العرف الاجتماعي لنبذه. السلطة أيضاً جعلت المشهد زَلقاً إلى هذا الحد، بعدما صارت هي نفسها إحدى استطالات الحرب، وأحد مكوناتها الأكثر تأثيراً.

شبكات تستولي على أملاك الناس

تحمي السلطة نفسها حين تسرق المال العام لأنها بنية فوق بنية القانون، لكنها تلاحق السرقات الفرديّة وتَسوق مرتكبيها إلى السجون. وخلال سنوات الحرب نمت أرقام السرقة في سوريا، وبعض أنماط السرقات انتظمت ضمن شبكات يصعب تفكيك مكوناتها أو إبطال عملها، ويظلّ الناس يتساءلون عن علاقة السلطة بها. فبعض السرقات تأخذ طابعاً «شبحياً» في مناطق سيطرة النظام، فلا يدري أحدهم كيف فقد سياراته من أمام باب بيته ذات صباح. وتشير أرقام وزارة الداخلية إلى الإبلاغ عن أكثر من 12 ألف سيارة مسروقة بين شهري آذار / مارس، وأيلول / سبتمبر من العام 2011. وفي عام 2013 تم تسجيل سرقة نحو 3 آلاف سيارة عمومية. ويصعب هنا قبول هذه الأرقام على أنها سرقات فرديّة بدافع درء الحاجة، والأرجح أنها عمل جماعيّ منظّم تجري إدارته بعناية، وليس منسوباً إلى الأماكن التي خرجت عن سيطرة النظام وحسب، بل إنّه تجذّر أكثر داخل مناطق سيطرتها. والسيارات المسروقة يتمّ نقلها وبيعها في أماكن أخرى، أو يجري تفكيكها وبيع مكوناتها كقطع غيار، بعد ندرة القطع الجديدة جرّاء العقوبات الاقتصادية وبسبب ارتفاع أسعارها أيضاً.

ومثلما تنتقي منهجيّة السرقة ماركات السيارات الأكثر طلباً في سوقي الشراء وقطع الغيار، كذلك تفعل مع الهواتف المحمولة. هذه لعبة السوق أيضاً، والهواتف الحديثة هي الطرائد المطلوبة، بحيث وصل عدد الدعاوى القضائية المرتبطة بسرقات الهواتف المحمولة خلال عام 2013 إلى نحو 10 آلاف دعوى. أغلب الهواتف الحديثة المسروقة تنتقل من مناطق سيطرة النظام لتباع في مناطق سيطرة المعارضة، حيث يصير من غير المجدي تتبّعها، وهذا حال معظم السيّارات المسروقة حين تعبر بواسطة شبكات الفساد المنظّمة إلى أسواق تصريفها في المناطق البعيدة عن سيطرة السلطة. وهذه تتقاسمها حمص ودرعا بصورة أساسية. لكن طرفَي هذه المعادلة يتبدّلان بحَسب موطن الغنائم المسروقة لتصير مناطق سيطرة النظام أسواقاً لتصريف الأثاث المنهوب من المناطق التي تنتقل السيطرة عليها من قوات المعارضة إلى قوات النظام. جدليّة ترتّبها حتميات السوق ومنطقه، ولا تعترف بحدود فاصلة. فالكلّ ينفتح على فضائل المنفعة وإنْ كانت مع العدو عسكرياً. وفي أحيانٍ أخرى، يسلب الحلفاء ممتلكات بعضهم البعض حين تتغيّر المعطيات على الأرض. نرصد مثل هذا المعطى عندما صادر «لواء التمكين» التابع لحركة «أحرار الشام» في ريف إدلب خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر من العام الحالي العديد من القطع الأثرية التي كانت بحوزة حركة «جند الأقصى» إثر معركة لتصفية حليف الأمس، والسيطرة على مقارّه.

سرقة الأجساد، والسرقة لأجل اللقمة

ما يفيض عن الحرب من عقم ومن فوضى يصير قادراً على تسويق نفسه كفرضية تُبْطل المفاهيم الأخلاقية داخل منظومة المجتمع القيميّة. الكثيرون يريدون تجنب العوز، حتى ولو بسرقة الأعضاء البشرية من أجساد لا تزال حيّة، وبيعها. ووفق أرقام قسم الطب الشرعي في جامعة دمشق فإن قرابة 18 ألف شخص تعرضوا لسرقة بعض أعضائهم في شمال سوريا، معظمهم من الأطفال. ومصادر أخرى تقول بأن سرقة الأعضاء تحدث أيضاً داخل مناطق سيطرة النظام، بدليل أنّ نقابة أطباء سوريا فصلت من عضويتها 8 أطباء اتضح تورطهم في تسهيل سرقة الأعضاء البشرية ونقلها بغرض الاتجار بها إلى خارج البلاد، ومثل هذه السرقات تتمّ من دون علم الضحيّة. ولكن وأحياناً يضطرّ البعض إلى بيع كلية بمبلغ بخس، ربما تحت سلطة اليأس، أو لاجتناب يقين الموت من الجوع. ولا يمكن التفريق هنا بين منطق الحاجة وإلحاحاته المضنية داخل مناطق سيطرة السلطة أو داخل مناطق سيطرة المعارضة. فالأمر سيان.

وبحسب ما يتناقله ناشطون في مناطق الغوطة الشرقية، فإن السرقة هناك باتت ظاهرة قائمة بفجاجة، يتم رصدها بصورة يوميّة، والمطلعون على الشأن المحلّي هناك يعْزون أسبابها إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وغياب المداخيل النقديّة بسبب تبعات الحصار، وارتفاع نسبة البطالة إلى حدود قياسيّة، حتى أن تجهيزات المدارس لديهم لم تسلم من تطلعات السرقة. ولعل تنامي السرقات في مناطق الغوطة الشرقيّة عمّمَ عن غير قصد حالةً من حظر التجوال بعد حلول المساء والعتمة. فالكهرباء هناك دائمة الانقطاع، والناس تخشى من أن تُسلب ما تملك في أيّ لحظة. و «جرمانا» القريبة من الغوطة الشرقية والخاضعة للسلطة الرسميّة تسجل في يوميّاتها العديد من حالات السرقة، للأسباب عينها التي جعلت من السرقة ظاهرة مُقلقة داخل مناطق الغوطة الشرقية، لدرجة أن السكان المحلّيين في «جرمانا» يخشون من اتساع دائرة السرقات، ومن العنف المرافق لبعضها، ويؤكدون حدوثها بصورة علنيّة وفي النهار أحياناً، ومن دون أيّ رادعٍ. وهذا ينطبق على محافظة السويداء الموالية في الجنوب، والتي شهدت عشرات حالات الاختطاف مقابل طلب فدية قد تصل أحياناً إلى عشرة آلاف دولار. كما تقترن السرقة باستغياب الآخر، باستضعافه في غيابه عن مناطق طحنتها آلة الحرب، وانتقلت الوصاية العسكريّة فيها من قوات المعارضة إلى قوات النظام، وهجرها سكّانها هائمين، وصارت ممتلكاتهم مشاعاً للنهب.

هناك أيضاً من يقوم بتزوير أوراق وسندات ملكية للاستيلاء على منازل النازحين، وتدل أرقام غير رسميّة يتناقلها معارضون سوريون أن عدد حالات سرقة سندات ملكية المنازل وإعادة تسجيلها بأسماء مالكين آخرين وصل إلى نحو 30 ألف حالة في سبع محافظات سوريّة، حيث بلغت في حلب وحدها نحو 12 ألف حالة، وفي ريف دمشق وصل عددها إلى أكثر من 8 آلاف حالة.

والبشر «العاديون» يسرقون أيضاً، والحرب تُعيد تربية الناس، وتعيد صياغة مكوّنات المجتمع بصورة براغماتيّة مُقلقة. الأخلاق هنا لا تتدخل، منطقُ القوة يُرغم الجميع على تقفّي أثره.

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

حلـــم..

فريد فاضل / مصر

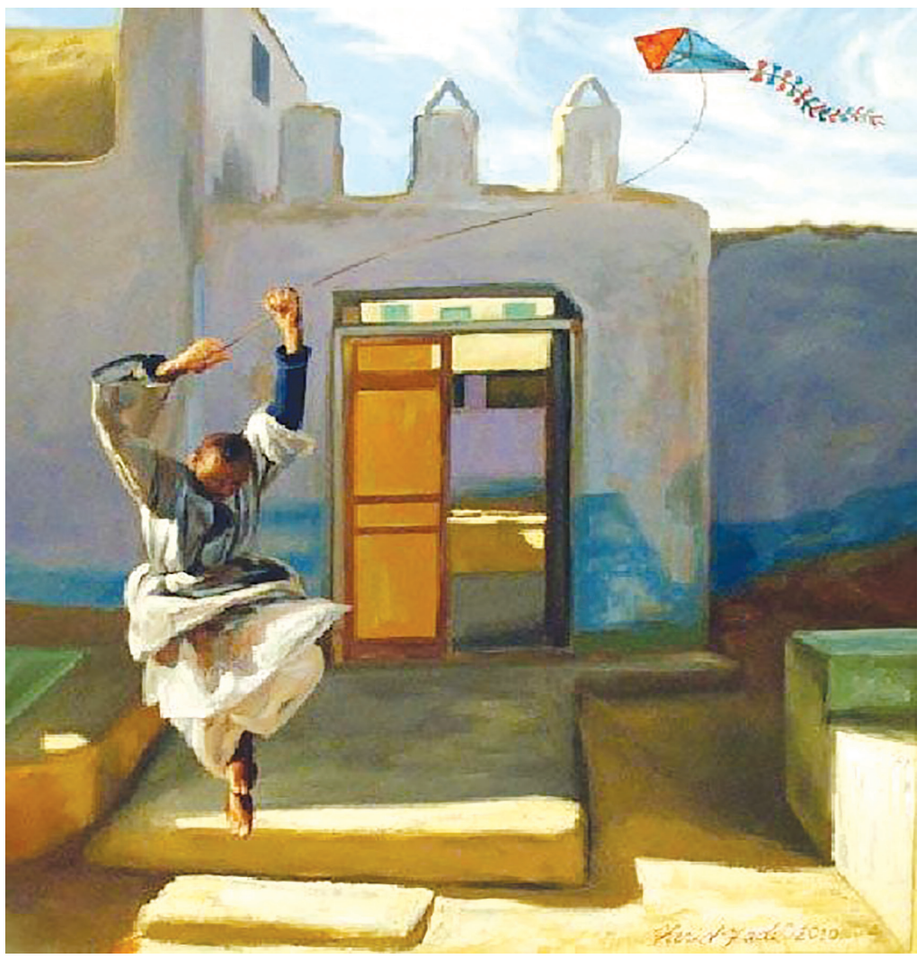

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
- فيلم يمني عن زواج القاصرات في سباق الأوسكار - هدى جعفر
- بيان صحافي لمنظمة «مواطَنة» عن وضع تعز باليمن
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

بيوت المقابر في مصر

ما بين 500 ألف ومليون من فقراء القاهرة التي وصل عدد سكانها الى 20 مليوناً يعيشون بين القبور في ما يسمى مدن المقابر أو مدن الموتى. وهناك من يعيش هناك طوال حياته، وهم «محظوظون» مقارنة بسكان أماكن أكثر بؤساً في المدينة...

تصوير: أسماء وجيه - مصر (رويترز)

مدونات

السلطة وتعويم الجنيه

من وجهة نظر السلطة هي في عنق زجاجة وما قدامهاش غير كده، وكلّ ما بتتأخر كلّ ما الأوضاع والنتائج بتسوء أكتر. بمعنى أنها مع مزيد من التدهور ممكن تلاقي نفسها مش قادرة تدفع مرتبات الموظفين أو جهاز الشرطة مثلا (تكلفة القمع نفسها عالية)، أو إن الحالة تسوء لدرجة أن القمع والتخويف ما يبقاش فعّال بدرجة كافية في السيطرة على المجتمع. السلطة بتأمل إنها لمّا تعدّي عنق الزجاجة الحالي حتاخد نفَسها وتقدر تمدّ في عمرها. إنما في الواقع، وفي أحسن الأحوال هي بتأجّل المصير المحتوم كام شهر مش أكتر. فاتورة الإجراءات دي اللي بتتحملها الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة أكتر من غيرها وقدرتهم الشرائية حتمرّ بانهيار غير مسبوق لدرجة إنهم مش حينفع يشكّلوا سوق لأي نهضة صناعية حتى ولو محدودة. وبالتالي حنشوف إن عدد مش قليل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة (اللي فيها 75 في المئة من العمالة تقريبا) حتقفل أو حتسرّح أعداد كبيرة من العمال. وده لأن السواد الأعظم من الصناعات دي متوجّه أساساً للسوق المحلي وبالتحديد للطبقة المتوسطة والدنيا. المشكلة إن الجزء الأكبر من الصناعات المتوسطة والصغيرة وعمالتها متركز في المدن الرئيسية ودي اللي دايماً بتخوّف السلطة، مش الريف.

من صفحة Tamer El-Meehy (عن فايسبوك)

في مصر: كذب وجنون!

الكدب ملهوش رجلين في البلد دي.. ربنا ما يكسفناش كسفة السيساوية والعيال الاقتصاديين اللي حضروا مؤتمر شرم الشيخ واللي بيقولوا انهيااااار الدولار.. علشان يصحوا الصبح يلاقوا سعره رسمي بقى 13 جنيه.

وفي بنوك سعرته ب 14 ونص (...)

العيال اللي لمّعهم النظام مؤخراً وقدمهم في برامج في التلفزيون على إنهم بتوع اقتصاد بقالهم كام يوم شغّالين على نغمة انتصار الجنيه وهزيمة منكرة للدولار، هيبطّلوا فتي طيب ويعترفوا إنهم حمير؟ طب السيساوية اللي من مبارح (...) «يبشرونكم إن الدولار هيبقى بـ7 جنيه».. هيتكسفوا على دمهم؟!

مبقاش فيه مساحة للنقاش مع الأشكال دي والله... مقتنعين إننا ماشيين صح، معدل التضخم وصل لأرقام مرعبة وارتفاع الأسعار وصل مراحل جنونية وشايفين إن الأمور صحّ وفي طريقها السليم.

إكدب وقول إن القناة جابت قيمتها في أسبوع وهتجيب 100 مليار في السنة.. قول المؤتمر الاقتصادي دخّل 370 مليار استثمارات.. قولهم الأسعار هترخص في ديسمبر قبل اللي فات.. كمل كلام عن المؤامرات الكونية.. كمّل كدب على وضعك وإحنا على وضعنا. كنت عايز أقول إن مصر محتاجة حلول سياسية بالتوازي مع حلول اقتصادية.. بس مبقاش في مجال للهري والنقاش يا جماعة.. أنا شايف إن دا مش وقت جدال خالص مع السيساوية.. كلنا خلف الزعيم لغايت ما يخربها!

من صفحة Mahmoud Mohamed Hegazy (عن فايسبوك)

للمواطن الذي يدافع عن تخفيض الجنيه!

كلّ رجال الأعمال والإعلاميين اللي بيطبّلوا لخفض الجنيه وزيادة البنزين وإلغاء الدعم مستفيدين من القرارات دي..

أغلبهم مخزّنين دولارات بمبالغ طائلة ولما ترتفع يشتروا أصول أكثر وترتفع ثروتهم.. وأغلبهم مرتبين مع مستثمرين أجانب يدخلوهم يشتروا البلد وياخدوا عمولات.. واللي عندهم مصانع وشركات هيرفعوا أسعارهم ويضاعفوا أرباحهم من جيوبكم..

أما الإعلاميين المطبّلاتية ورؤساء البنوك فوجودهم في مواقعهم والملايين اللي بياخدوها مرتبطة بتطبيلهم لكل قرارات النظام.. غير الصحافيين المتوسّطين اللي بيطبّلوا على أمل إنهم ياخدوا منصب..

الموضوع كلّه مصالح مش وطنية ولا خير للبلد ومش بيهمهم معاناة شعبهم.. السؤال بقى أنت يا مواطن الطبقة الفقيرة والمتوسطة اللي مش مستفيد زي البهوات دول وبالعكس العيشة هتغلى عليك وعلى أهلك بتطبل للقرارات دي ليه؟؟ إوعى تكون فاكر إنّك كده وطني وواقف مع بلدك، بالعكس أنت واقف مع صندوق النقد والمستثمرين الأجَانب وسماسرتهم في الداخل ضد بلدك وشعبك وأهلك، وضد نفسك كمان. أرجوك راجع نفسك!!

من صفحة Sameh Abou Arayes (عن فايسبوك)